

هذا وعلى هذا انما قيل صحيح دونه ما قيل في صحيح لان الخبر اقول من التردد  
وهذا حيث التردد اي هذا التوحيد متعين مكانه فقد اراى ولا يتصور في التوحيد  
الثاني بخلاف الصورة الثانية فانها تصور فيها وجوه **الا** اي وان لم يحصل التردد  
بل يتحقق تعدد الاسناد فاطلق الوصفين معا على الحديث الواحد يكون **باعتبار اسناده**  
اصح من صحيح وبلاخر حسن وعلم هذا التوحيد نعم قيل في حسن صحيح فوق ما قيل في  
فقط اذا كان نزول اللفظ الطريق تقوى وترقى في الصحيح الى درجته الاصح ويمكن ان يكون  
ايضا بان حسن باعتبار كل من الاسنادين وصحيح بالنسبة الى الصواعق ويمكن ان يكون  
ان يكون من باب التردد في الصحيح او حسن فان قيل فوضع الترمذي بان شرط الحسن  
ان يروى من غير وجه واحد فليقو بقوله في بعض الاحاديث حسن غريب لا تعرفه  
لما في هذا الوجه وايضا الاستيعاب ما ذكر في التوحيد بل اولى القول بان هذا حيث  
التعريف في الجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا واذا عرق سوي خاص منه والبناء  
تعلقه بقوله عرق للتصحيح بمعنى الاثبات او الزائدة وقع في كتابه وهو اي وذلك النوع  
ما يقوله من حسن غريب اجري وذلك اي بيانه ان يقول في بعض الاحاديث  
حسنا وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسنا صحيح وفي بعضها احسنا  
غريبا وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعرفه اذ وقع  
على الاول فقط وعبارة تشدد في ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا وما بنا  
حديث حسن فان اردنا به اي بقولنا هذا احسن اما ضفة مشبهة او ما هن او مصلد  
واسناده علم لاولين فاعلم ان كانت مضافا اليه عندنا فكل حديث يروى ولا يكون  
راوية منها كذب ويجوز ان يكون مستورا وسبى الحفظ ويروى بها غير وجه  
وقوله في هذا الخبر يفت لغيبه وبالنسب حاله لا يكون راوي الطريق الثاني منهما  
كذلك ايضا ولا يكون شارا فهو عندنا حسن وهذا التعريف يصدق على الحسن اهله  
معرفة بهذا انه اذا عرق الذي يقول في اي في بعض احسن فقط واورده علم ان هذا  
التعريف صادق على الصحيح واحسب بان المراد بقوله حديث حديث غير صحيح و  
لقد اقتص على كونه الراوي غير متغير بالكذب علم ما يقتضيه تحقيق القول وانما  
ما يقوله في حسن صحيح او حسنا غريب او حسنا صحيح غريب فلهذا في القاموس

عرج فارجح ان قام وحسن المطبوعة على المنزلة حتى لم يبق ما صاع على تعريفه كما يعرج على  
فوق ما يقوله في صحيح فقط او غريب فقط وكان ترك ذلك استثناء من شرطه عند  
اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقوله في كتابه حسن فقط اما التعريف او غير ذلك وذلك  
ان الترمذي اصحابنا يذكرون الحديث ويضعون بعض رواياته ثم يقولون حديث حسن فحسنى  
ان يشكروا على الناظر حسن مع ضعف روايته فغرضه وتبديان حسنة لا اعتداه به غيره  
واما اللفظ اصطلاح الترمذي في حديثه في كتابه السنن ورجح الشارح هذا الوجه فقال  
ولذلك قبله بقوله عندنا ولم ينسب اللفظ الحديث كما فعل القائل وهو ابو سليمان  
حدثني محمد فقال انه من ذميمة زيد بن الخطاب راجي عمير بن الخطاب رضى الله عنهما فانه  
عرف الحسن بقوله هو ما عرفت مخرجه واشتهر به جاب قال وعليه مدار اكثر اهل  
الحديث واكثره بقوله ما عرفت مخرجه عم حديث المدلس واورده عليه ابن دقيق  
العبد بان يصدق على الصحيح واجيب بان الحسن عند الخطابي اسم من الصحيح  
فصدته على الصحيح مطلوب قال القسطلاني والمراد معرفة مخرجه انه يكون الحديث  
عن راوية اشتهر برواية اهل بيته كاستادة في البصرة بين فان حديثه ابصر  
ان اجاء عن قتادة وعنه كان مخرجه معروفا بخلافه عن غيره والمراد به الاتصال  
اذ الوسيلة المعضلة المنقطعة لغيره فبعض روايات اللفظ مخرجه الحديث منها انكسب  
وبهذا التقدير يندفع كثير من الامراء التي طال البحث عنها متخالف الجمع بين  
الحسن والاصح مع شبا بينها ومنها الجمع بين الحسن والقرابة في كتاب الترمذي  
مع شرط التقدير والحسن ومنها ان الترمذي لم يفرق هذا النوع بالقرابة ولم  
يسفره اسفراذا انشاء واشترق اي لم يكتشف وجه تفرجها والله القدر على ما  
الجموع علم **وذا باقة راوية** وفي نسخة روايتها اي الصحيح والحسن **مقبول** ما  
**لم يقع مشايخه** روايته **من هو توفيق** روايتها اي الصحيح والحسن **مقبول** ما  
مسألة فان الزيادة اذا كانت مسانعة لرواية المسانعة مما يقبل ايضا بل يتوقف  
صحتها واجيب بان المراد بقوله كونها صالحا للاحتجاج وهو حديث كذا في وانما  
ينبغي الاحتياط في ابداء وجه الجمع والتفرج بينهما وبين ما بينهما في ابداء  
ما سبق حيث حديث المستور الذي سبق قس فيه من المورد فان التوفيق هذا